

الإجتهاد والفنوع

في اللغة

يُراد به إما التعليق أو التنصيب ؛ ولذلك قيل عن القلادة التي توضع على العنق هذا الاسم لأنها تُعلّق على رقبة الإنسان وكذلك قيل لتكليف الإنسان بعملٍ من الأعمال " قُلِّدَ العملَ الفلاني بمعنى : أنه نُصِّبَ فيه

سمي الأخذ بأقوال العلماء تقليدًا لأن العامي يأخذ في أفعاله بأقوال الفقيه المجتهد ويُعلّق عمله على فتواه

التقليد

في الاصطلاح

هناك تعريفات متقاربة

الأخذ بقول من ليس قوله حجةً

الالتزام بمذهب من ليس قوله حجةً لذاته

من ليس قوله حجةً

التزام

مذهب

فهذا يدخل فيه المسائل العملية والعقدية

لأن بعض العلماء يرى أن مذهب الفقيه قد يؤخذ من فعله ولا يُقتصر في ذلك على ما يؤخذ من أقواله لأن أقوال الفقهاء لها طرائق يؤخذ مذهب الفقيه منها

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3، 4]

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21]

﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: 158]

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63]

﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115]

﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59]

قول النبي ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»

قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، إلى قيام الساعة»

إخراج الأخذ

بقوله النبي ﷺ ولأن قول النبي ﷺ حجة بنفسه

بقوله وسنته فالأخذ بها لا يُعدُّ تقليدًا كما قال تعالى:

إخراج الأخذ

بالإجماع فإن الإجماع حجة شرعية وبالتالي لا يُعدُّ الأخذ به من التقليد

ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: «ما وددتُ أني حاكيتُ إنساناً» حاكيتُ يعني: ماثلته في الفعل والتصرف

بعض الناس قد يُقلد غيره في التصرفات على جهة نقل ذلك الفعل أو على جهة التنقص والسخرية منه فهذا من الأمور المذمومة

ومثله: أخذ الإنسان من أفعال الأمم الأخرى وملابسهم وهياتهم فهذا قد يُسمى تقليداً لكنه ليس مراداً هنا

الفارق بين أهل الاجتهاد وأهل التقليد شروط الاجتهاد

التقليد في الفروع الفقهية

الشرط 1: معرفة الإنسان بالنصوص الشرعية والأدلة الواردة في المسألة المُجتهد فيها

الشرط 2: أن يعرف مواطن الاتفاق والاختلاف بحيث لا يخالف أمراً مُجمعاً عليه وبعض العلماء يجعل هذا الشرط الثاني جزءاً من الشرط الأول وإنما يكون هذا على جهة التأكيد لهذا الأمر

الشرط 3: معرفة أصول الفقه ليتمكن من التمييز بين ما هو دليل وما ليس بدليل وليتمكن من استنباط الأحكام من الدليل

الشرط 4: أن يعرف من لغة العرب ما يمكنه من فهم الأدلة وسواءً في معاني الألفاظ ودلالاتها أو في النحو والبلاغة وسائر علوم العربية

قول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43، الأنبياء: 7] والعبرة في هذا اللفظ بعمومه

قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122] فهناك فقهاء وهناك غير الفقهاء، وغير الفقهاء أوجب الله عليهم الأخذ بقول الفقهاء وجعل ذلك من الحذر من عقوبة تنزل عليهم في الدنيا والآخرة

قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 83] ففي هذه الآية أمرٌ بمراجعة الذين يستنبطون الأحكام من الأدلة وهم الفقهاء وجعل ترك الأخذ بأقوالهم من اتباع الشياطين والسير على خطواتهم

لا يجوز للمجتهد أن يقلد وإنما التقليد واجب لغير المجتهدين

حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث سريّة فلما خرجوا من عند النبي ﷺ وكانوا في بردٍ شديدٍ، أصيب واحدٌ منهم بجنابةٍ وكان في رأسه شجّةٌ أي جرحٌ عميقٌ فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصةً في أن أتيمم وأدع الاغتسال، فقالوا: لا نجد لك رخصةً، فاغتسل فمات فلما عادوا إلى النبي ﷺ أخبر بما وقع، فقال النبي ﷺ: «قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال»، فدل هذا على أن غير الفقهاء يجب عليهم أن يسألوا علماء الشريعة

حديث أبي هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد في حديث العسيف، أي الأجير، الذي زنا بامرأة من يعمل عنده فافتدى والد الغلام منه بمال دفعه بمائة شاة ووليدة ثم إنه سأل أهل العلم فقالوا: بأن ما على ابنه مائة جلدَةٍ وتغريب عامٍ، فلما ذهبوا إلى النبي ﷺ وسألوه ﷺ أقر الحكم ولم يُنكر عليه الأخذ عنهم

النبي ﷺ أرسل مصعب بن عمير إلى المدينة قبل الهجرة، وأرسل معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري إلى اليمن، وأرسل عددًا من أصحابه رضوان الله عليهم إلى مواطن شتى ليقتوا الناس ويفقهوهم ويعلموهم

لا يجوز للمجتهد أن يقلد وإنما التقليد واجب لغير المجتهدين

بعض الأئمة مثل ابن حزم الظاهري، والعلامة الشوكاني، رأوا بأنه لا يجوز التقليد إذا عدنا وحققنا في أقوالهم وجدنا أنهم لا يمنعون التقليد وإنما يسمون بعض صور التقليد بغير اسمه ولذلك تجدهم يقولون بأن العامي يكفيهِ إذا ذهب إلى الفقيه أن يسأله هل هذا حكم الله؟ فإذا أجاب بأن هذا هو حكم الله قالوا: يكفيهِ ذلك ولا شك أن العامي لا يخرج بذلك عن التقليد لأنه لا يعرف صورة المسألة ولا تحقيق المناط فيها ولا يعرف الأدلة ولا يعرف الأقوال في المسألة وكيفية الترجيح في ما بينها وبالتالي فالاختلاف فإنها في تسمية بعض الصور هل تسمى تقليدًا أو لا أو في بعض الشروط المتعلقة بالتقليد والقول بأنه لا يجوز التقليد مطلقًا هذا قول لا يمكن أن يتصور أن يقول به أحدٌ وذلك لأن رتبة الاجتهاد تحتاج إلى زمنٍ طويلٍ لممارسة الأدلة والقراءة في كتب العلم ومثل هذا لا يحسنه كل أحدٍ ولو أوجبناه على جميع الناس لأدى ذلك إلى تعطل الصنائع والحرف فكان هذا من أسباب انقطاع كثيرٍ من المصالح التي يحتاج إليها الناس

التقليد في الفروع الفقهية

الاجتهاد

الاتباع

التقليد

قصرنا اسم التقليد على بعض صورهِ

التمذهب والأخذ بمذهبٍ واحدٍ في جميع مصادره وموارده

بعض العلماء جعل هناك ثلاثة مراتب

في الحقيقة لا يوجد هناك اختلافٌ حقيقيٌّ وإنما الاختلاف في التسميات والتقسيمات وبالتالي هناك اتفاقٌ بين العلماء على أن غير المجتهدين يقلدون العلماء ويأخذون بفتاوى العلماء وأن ذلك يبرئ ذمهم عند الله جلَّ وعلا

بعض العلماء في الفروع يتشددون في إيجاب التقليد وفي الأصول يتشددون في إيجاب الاجتهاد على نفس الشخص مع أن المؤهلات واحدةٌ لنفس الشخص، فكان ينبغي أن يسيروا على طريقةٍ واحدةٍ، وفي المقابل نجد من يضاد هذا مثلًا لما تشاهد كلام الشوكاني في "إرشاد الفحول" لما جاء في الفروع منع من التقليد فيها ولما جاء إلى الأصول أجاز التقليد فيها وبالتالي ينبغي أن يكون الكلام متسقًا في هذا

الأصول تشمل مسميات

الأول: أصل دين الإسلام وهو الشهادتان، شهادة التوحيد لله جلَّ وعلاً وشهادة الرسالة لنبيه ﷺ

الثاني: مما يسمى أصولاً مسائل العقائد

الثالث: مسائل أصول الفقه التي يحصل بها الاستنباط والاجتهاد

الرابع: المسائل التي فيها أدلة قاطعة مثال ذلك: في وجوب الصلاة هذه مسألة عملية وليست عقدية لكنها مسألة قاطعة، وفي المقابل هناك مسائل عقدية ليس فيها أدلة قاطعة وقد يوجد فيها اختلاف ومن أمثلة هذا مثلاً: ما ذكر من الخلاف في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لرب العزة والجلال في الدنيا فقد وقع اختلاف محكي عن الصحابة في هذه المسألة

حكم التقليد في المسائل العقدية والأصولية

القول الأول

الأصول لا يجوز أن يكون فيها تقليدٌ ويجب على كل أحد أن يجتهد فيها وقد تشدد بعض أصحاب هذا القول حتى قال: بعدم صحة إيمان المقلدين في الأصول ونقل هذا عن العلامة أبي الحسن الأشعري رحمه الله

أدلتهم

الرد عليها

النصوص التي وردت بزم التقليد في الأصول والعقائد كما في قول الله جلَّ وعلاً: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 170]

هذه النصوص إنما ذمَّت من قلَّد في الباطل أما من قلَّد في الحق فإنه لم يرد في النصوص ذمه ولا التشنيع عليه

الأصول يُطلب فيها القطع والجزم والتقليد لا يحصل به قطع ولا جزم يقول تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: 116] فذمهم لكونهم لم يبنوا أمورهم على جزم وعلم وإنما اكتفوا بالظن

العبد قد يُحصل قطعاً وجزماً بتقليده لمن يجزم بصحة قوله والظن المذموم هو الظن المبني على غير دليل

ورد في الحديث الذي يذكر فيه أصحاب القبر حينما أخبر النبي ﷺ أن العبد في قبره يُسأل عن ثلاث: ربه ودينه ونبيه، قال: فأما المؤمن فيقول: ربي الله، وديني الإسلام، ونبني محمد ﷺ وأما الكافر أو المنافق فيقول: ها، ها، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، قالوا: فجعل المقلد منافقاً أو كافراً لكونه قال:

المنافق ما قال بأنني قلتُ ربي الله لأن الناس يقولونه وأما المؤمن فلم يُسأل عن دليله لما قال: ربي الله لم يُقل له: أخذت ذلك تقليداً؟ أو أخذته بنظرٍ وتأملٍ واجتهادٍ؟ فدل هذا على أن من كان على عقيدةٍ صحيحةٍ فإنه حينئذٍ لا يُعدُّ مخطئاً أو من القسم الثاني الوارد في الحديث

التفكر والتدبر لا يعني الامتناع من التقليد

ورد في الحديث أن النبي ﷺ قرأ الآيات في أواخر سورة آل عمران: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 190] ثم قال النبي ﷺ: «ويلٌ لمن قرأهن ولم يتفكر فيهن» واستدلوا بالآيات التي فيها الأمر بالاعتبار والنظر ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الروم: 42] ونحوها من النصوص

التقليد في أصل الإسلام يُمنع منه بخلاف ما عدا ذلك من مسائل العقائد والأصول

القول الثاني

دليلهم حديث أسئلة القبر لأنه لم يذكر إلا المسائل الثلاثة التي هي أصل دين الإسلام ربي الله وديني الإسلام ونبي محمد ﷺ

جواز التقليد في الأصول والعقائد لمن لم يكن أهلاً للنظر في هذه المسائل وقد قال بهذا القول طوائف وأثر عن عددٍ من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم

القول الثالث

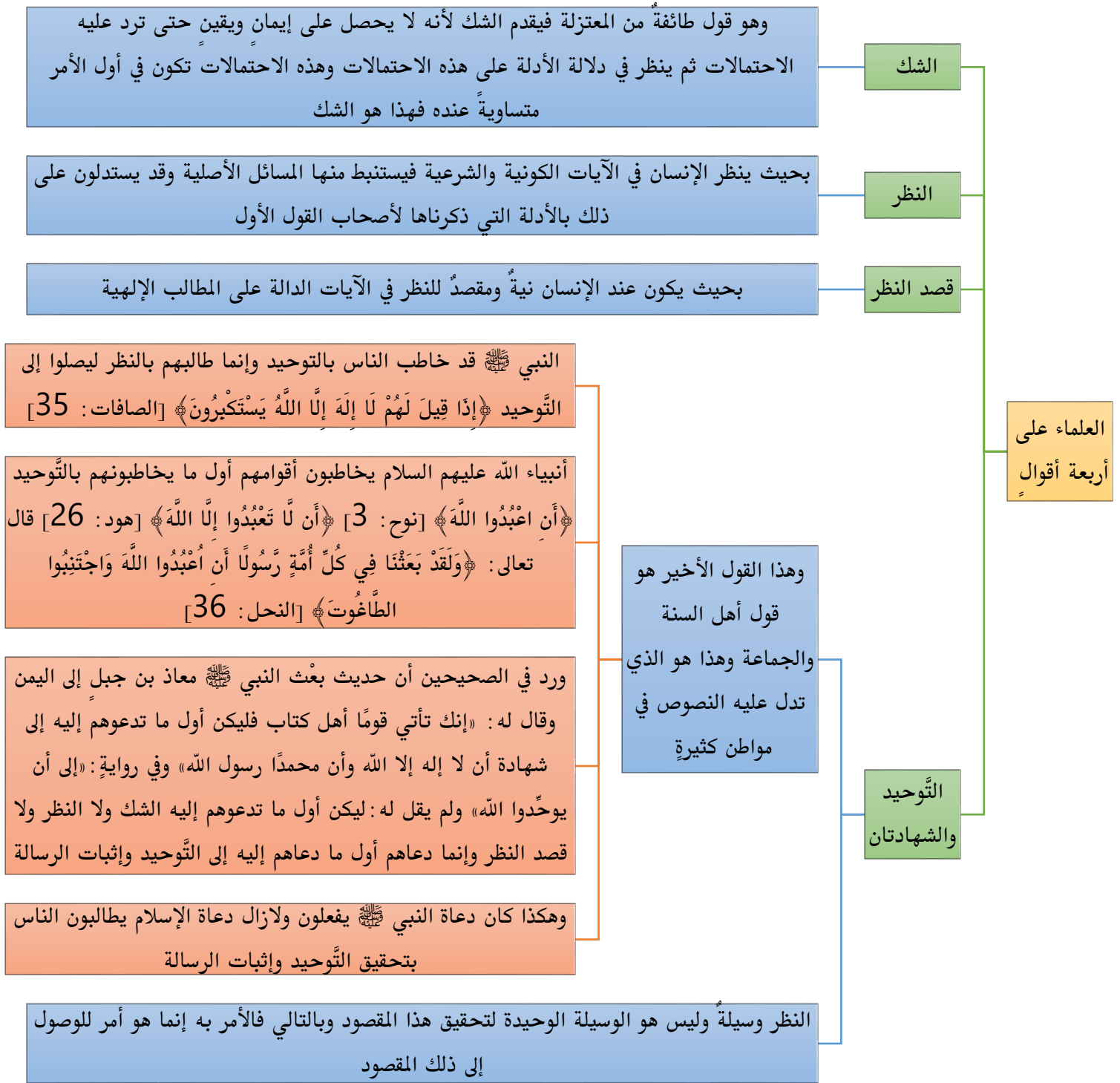
دليلهم أن النبي ﷺ كان يقبل الإسلام من كل من جاء إليه مسلماً ولم يكن ﷺ يسألهم هل كان هذا عن نظر واجتهاد أو عن تقليد وأخذ من الغير فلو كان التقليد غير مقبول لتحقق ﷺ من كونهم أخذوا ذلك من النظر والاجتهاد ولذلك كان الأعرابي الجلف يأتي إليه ﷺ شاهداً الشهادتين فيقبل منه ذلك بدون أن يسأله

وقع في عددٍ من النصوص أن بعض الصحابة آمن ودخل في دين الله تقليداً لغيره ومع ذلك لم يعيب النبي ﷺ عليهم ولم يبطل إسلامهم ومن أمثلة هذا:

★ ما جاء في الحديث أن أسعد بن زرارة وسعد بن عباد لما جاءوا إلى مصعب بن عمير وتلا عليهم بعض الآيات وحاجَّهم قبل الهجرة آمنوا ودخلوا في دين الله فعادوا إلى قومهم وامتنعوا من خطاب قومهم حتى يدخلوا في دين الله فدخلوا فلم يحكم النبي ﷺ ببطلان إسلامهم

★ وفي حديث عمرو بن الطفيل الدوسي عندما جاء إلى النبي ﷺ فأسلم فعاد إلى قومه دوس فامتنع من خطابهم حتى يُسلموا فدخلوا في دين الله جلَّ وعلاً فصَّح النبي ﷺ إسلامهم وقَبِلَ منهم ولم يُنكر عليهم

دلت النصوص على وجوب الدخول في دين الله جلَّ وعلاً ولم تُعيِّن طريق ذلك الدخول وبالتالي يكفي التزام الإنسان بهذا الذي أمر به قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: 21] فإذا عَبَدَ الإنسان ربه جلَّ وعلاً يكون ممثلاً سواء عرف دليل العبودية وقام عنده الدليل والحجة والبرهان على ذلك أو لا



هناك مسائل مما اشتهر من دين الإسلام وعُلم منه بالضرورة مثل: كون الصلاة خمس صلواتٍ ومثل وجوب صيام رمضان وكون الزكاة والحج من أركان دين الإسلام فبعض العلماء قال بمنع التقليد فيها بناءً على أنها وصلت إلى المكلف بدليل جازم قطعي، وبالتالي يأخذ بذلك الدليل لكن بعض الناس قد لا تصل إليهم هذه المسائل وإنما يأخذها من طريق التقليد فالحول بحسم باب التقليد فيها لا يتوافق مع أحوال الجميع

الخلاصة: جواز التقليد لغير المجتهدين سواءً في مسائل الفروع أو في مسائل الأصول أو في ما اشتهر من دين الله بالنسبة لمن لم يعلم ذلك من دين الله قطعاً وأن القول بالزام غير المجتهدين بالاجتهاد سواءً في الفروع أو في الأصول مخالف لما كان في عهد النبوة وما يسير عليه الناس إلى يومنا هذا وفي ذلك من المشقة والعنت بالناس ما يتنافى مع قول الله جلَّ وعلا: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، وقوله جلَّ وعلا: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]